

الآخري ، كما ستكون موجودة بين المناطق العربية واسرائيل . في عملية خلق هذا الوضع المانع ، في بروسييس الدمج ، او ما أسمته مجلة « الأكونومست » الانتشار (Osmosis) ، سيكون لتعيين الحدود اهمية ثانوية» (١٢).

وباننسبة للسياسيين الاسرائيليين الذين ما زالوا يعتقدون مبدا المفارقة التاريخية في الاستبعاد ، يشكل العرب الفلسطينيين المليون الذين تحت الحكم العسكري تهديدا للمجتمع الاسرائيلي ، ويكون الحل اما الاحتفاظ بالمناطق وافراغها نوعا ما من سكانها العرب ، او الانسحاب ، الى هذا الحد او ذلك ، من المنطقة المفتوحة قبل ان يلبث سكانها العرب الدولة اليهودية . لقد كان هؤلاء التقليديون يشكلون الاقلية ، اما داين فقد كان في مركز السيطرة ، لقد عمل داين والآخرين الذين يشبهونه على اقامة علاقات بين اسرائيل والمناطق المحتلة على اساس رؤيا ابا ايبان القديمة حول استيراد المواد الخام من العرب وبيعهم في المقابل البضائع المصنعة ، علاقات «شبيهة بعلاقات الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية» . بالنسبة لدعاة الدمج الاقتصادي ، كان الاحتلال فرصة رائعة من اجل البدء بمهمة انشاء شكل جديد من الامبريالية في الشرق الاوسط .

سياسة الاحتلال في الدمج الاقتصادي

لقد حول برنامج الاحتلال للدمج الاقتصادي للمناطق المسيطر عليها الضفة الغربية وغزة وسيناء الى مستوطنات اسرائيلية* . وفي تقرير وزارة الدفاع الاسرائيلية حصول « التطور والوضع الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء » ، فانها تحدد طبيعة العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة بشكل صريح تماما : « ان المناطق

* لن تناول هذه الدراسة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالقدس العربية ، التي كان حظها البائس في « التوحيد » مع القدس الاسرائيلية وعلان ضمها النهائي لدولة اسرائيل . لقد كان قرار ضم القدس الشرقية سياسيا أكثر منه اقتصاديا على التحديد ، وان الاثر الاقتصادي لاحتلال القدس يجب ان يوضع ضمن هذا الاطار الخاص .

كما ان هذه المقالة لن تناول العواقب الاقتصادية لاحتلال مرتفعات الجولان ، لانها هي الآخري تتبع نموذجا مختلفا . لقد أعلنت اسرائيل من نيتها في الاحتفاظ بالجولان بشكل دائم ولأجل افراض سياسية بالدرجة الاولى: بعطي موقع المرتفعات العسكري الاستراتيجي سيطرة للمدعية على المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في الوادي . (كما ان احتلال المرتفعات يجعل اسرائيل قادرة على منع البلدان العربية من تحويل رواد نهر الاردن) . ان وضع الجولان فيما بعد حرب حزيران يشبه ذلك الوضع الحاصل عام ١٩٤٨ في المناطق المستولى عليها بغرض اقامة الدولة الاسرائيلية . فقد هرب اكثر من ٩٠ ٪ من سكان الجولان (البالغ عددهم ٩٠.٠٠٠ نسمة) الى اجزاء أخرى من سوريا تاركين بيوتهم وحقولهم ومدينة القنيطرة بأكملها التي كان عدد سكانها سابقا ٢٠.٠٠٠ . ٩٠ ٪ من الـ ٦٤٠٠٠ من السكان الاصليين المتبقين هم من الدروز(١٤) .

تقوم سياسة الاحتلال الاسرائيلية في مرتفعات الجولان على انشاء مستوطنات زراعية اسرائيلية دائمة ، معظمها مدنية رسميا . أعلنت اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ ان قانونها المدني سيحل محل القانون السوري في المنطقة(١٥) . وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ انفق الصندوق القومي اليهودي ٤٦ ملايين دولار لتطوير مرتفعات الجولان وسوى ٦٧٥٠٠ اكرًا من الاراضي الزراعية أقيمت عليها ١٢ مستوطنة . ويخطط الصندوق لان يسوي في السنوات الخمس اللاحقة ١٧٥٠٠ اكر اضافيا ويتم ١٠ مستوطنات زراعية جديدة . وقد حث الصندوق ايضا على تطوير مركز مديني « لحل مشكلة انخفاض عدد السكان في الجولان »(١٦) ، مع ان للجولان ، بالطبع ، عددا كبيرا من السكان يعيشون الان في مخيمات لاجئين بانحاء أخرى من سوريا . وفي السنة المالية ٦٨ - ١٩٦٩ ، استثمر ١٥ مليون ليرة اسرائيلية في الاستيطان بالجولان ، وخصصت ميزانية مقدارها ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية للعام ٦٩ - ١٩٧٠(١٧) .